

مسؤول للعربية: 40 مليار دولار حجم الفجوة الدولارية باحثون-لبنانيون-يقترحون-ضوابط-لقيود-حركة-رؤوس-الأموال-بالبنوك



التي تطبقها البنوك "Capital controls" اقترحت مجموعة من الباحثين اللبنانيين جملة ضوابط ومعايير للقيود على حركة رؤوس الأموال، اللبنانية بطريقة غير رسمية حالياً.

ورأى الباحثون أن القيود يجب أن تكون عادلة وشفافة ولا تترك مجالاً للقرارات الاستثنائية من مسؤولي المصارف.

كما يجب أن لا تشمل الحسابات بالعملة الأجنبية تحت حد معين، وأن تضع حداً أقصى للتحويلات من الحسابات بالليرة اللبنانية إلى الحسابات بالدولار سنوياً، وللتحويلات من الحسابات المقيمة إلى الحسابات غير المقيمة.

لا قيود على رؤوس الأموال الحديثة

كما يجب، وفق الباحثين، ألا تشمل القيود رؤوس الأموال الطازجة، أي الأموال الداخلة إلى لبنان حديثاً.

الباحثون يرون أن تكون القيود محددة بسقف زمني، اعتماداً على برنامج استعادة التوازن الذي تطبقه الحكومة.

وفي هذا السياق، أوضح نائب رئيس غرفة التجارة والصناعة في بيروت وجبل لبنان د.نبيل فهد في مقابلة مع "العربية"، أن الضوابط على إصداره مجلس النواب، "capital control" حركة رؤوس الأموال يجب أن تصبح بطريقة رسمية بعيداً عن الاستثنائية، وذلك عبر سن قانون يرضى اللبنانيين.

وبما أن الدورة التشريعية في لبنان تأخذ وقتاً طويلاً، يعتبر فهد أن هذه الإجراءات قد تؤخذ من قبل مجلس الوزراء ومصرف لبنان ليتم تطبيقها بطريقة عادلة وشفافة.

40 مليار دولار حجم الفجوة الدولارية

وأشار فهد إلى أن حجم الفجوة الدولارية بين موجودات البنوك في مصرف لبنان وبين الموجودات بالعملة الأجنبية يصل لـ40 مليار دولار.

وهذه الضجوة، برأيه، لا يمكن تمويلها إلا من خلال 10 حلول رئيسية، أبرزها إنشاء صندوق استقرار نقدي، الذي من المفترض أن يكون حجمه بحدود 20 إلى 25 مليار دولار، بتمويل من صندوق النقدي الدولي وليس فقط بتقديم المشورة

ولفت فهد إلى مشكلة رسملة المصارف بسبب تراجع أسعار اليوروبندز التي تحملها، وبسبب الديون التجارية التي تخطت الـ20% (أي بحدود الـ10 مليارات دولار)، إلى جانب أزمة السيولة المتفاقمة في البنوك بالعملية الأجنبية